



إعطاء شحنة أكبر للشركات

المغرب يعتمد سياسة جديدة لتحسين مناخ الأعمال

خطة خمسية لتنمية الاستثمارات بحلول 2025

لسنة 2020 (دوينغ بيزنس)، يبقى غير كاف لجلب المزيد من رؤوس الأموال من الخارج، فالأمر يحتاج إلى إصلاحات أكبر ما زالت موعلة.

وكان محافظ بنك المغرب المركزي عبد الطيف الجواهري قد شدد مرارا على ضرورة الحرص على التنفيذ الفعلي لمختلف القطاعات وكذلك تتبها بشكل مستمر بغية ضمان الأثر المتوخى على المواطنين والشركات العاملة، إضافة إلى أهمية تعزيز التعاون بين جميع الأطراف من قطاع خاص وقطاع عام من أجل الدفع ببعلة الاقتصاد الوطني.

وبحسب إحصائيات الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات فإن الاستثمارات تتوزع إلى قطاع البنى التحتية في قطاع الطاقة والطاقة المتجددة، الذي يحل في المرتبة الأولى باستثمارات يبلغ حجمها 7.72 مليار درهم (803 ملايين دولار)، أي بنسبة 33 في المئة من حجم الأعمال في كافة القطاعات الاستثمارية.

ويلى ذلك قطاع الاتصالات بنحو 32 في المئة، ثم قطاعا الصناعة والتجارة بحوالي 16 في المئة، وقطاع السياحة والترفيه بقرابة 11 في المئة من مجموع الاستثمارات.

وهذه الإحصائيات هي من بين مجموع الاستثمارات المصادق عليها من طرف لجنة الاستثمارات أثناء اجتماع دورتها 78، والتي رصدت لها تمويلات تصل إلى 23.38 مليار درهم (نحو 3 مليارات دولار).

وإشار على فوجي كلمة له ضمن الاجتماع إلى أن إحداث منصات للتأجير على مقربة من الأقطاب الاقتصادية سيمثل حلا ناجعا لمشكلة ارتفاع أسعار العقارات، خاصة في المناطق الصناعية واللوجستية المتخصصة.

واقترح تسريع اعتماد القانون المتعلق بالإنتاج الذاتي وإعطاء الأولوية للاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة الخضراء، ومواكبة ذلك على الجانب الضريبي وتقديم تمويلات في هذا الصدد. ولتشجيع الاستثمار طلب ممثلو القطاع الخاص بتخفيف التشريع المتعلق بالتشغيل، حيث اعتبروا أن مدونة الشغل أصبحت اليوم متجاوزة وتتطلب تحيينا لواقع السوق من خلال إرساء المرونة المسؤولة لتشجيع الشركات على خلق وظائف ذات جودة.

وقد تعهد العثماني بأن تنفيذ الإستراتيجية الجديدة سيتم وفق مبدأ المرونة من خلال تحيين مضمونها كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وستعتمد الشيات للحكومة الرشيد تضم متدخلين عن القطاع العام والخاضع وخارطة طريق محددة ومنظومة تتبع وتقييم الإنجازات. وبعد وضعية الإنكماش التي شهدها الاقتصاد المغربي خلال العام الماضي، على غرار غالبية الاقتصادات العالمية، يسود تفاؤل حذر بتحقيق نمو اقتصادي في عام 2021 حيث تتوقع المدوينة السامية ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.6 في المئة بنهاية العام الجاري، مقابل توقعات بانكماش 7 في المئة في 2020.

دخل المغرب منعطفا جديدا في تنفيذ برنامجه الإصلاحية الموسع بإعلان عن خطة خمسية تمتد إلى غاية 2025 للارتقاء بممارسة الأعمال، وذلك بالتركيز على دعم شركات القطاع العام والخاص في كافة المجالات مع العمل على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي وتقديم حوافز للتأتم مع الوضع الذي خلفته الجائحة في مرحلة أولى ثم توسيع هذا النشاط في مرحلة لاحقة حتى يدعم نمو الاقتصاد.

محمد مامونوي العلوي

وأبرز شكيب لعج، رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تجمع رجال الأعمال المغربية)، أهمية ورشات الإصلاح الكبرى التي أطلقتها الرباط في مجال تحسين مناخ الأعمال خلال السنوات الأخيرة والتي أثرت إيجابا على أداء الشركات وجاذبية الاستثمار. واعتمدت السياسة الوطنية على ثلاثة مبركات تمه بالأساس تحسين الظروف المهيكلية لمناخ الأعمال، وتسهيل الولوج إلى الموارد الضرورية للشركات، وأيضا تعزيز الشفافية والشمولية والتعاون بين القطاعين العمومي والخاص.

وأكد إدريس الفينة الخبير الاقتصادي المغربي، في تصريحات لـ "العرب"، أنه لا بد للمغرب من وضع إستراتيجية خاصة بالاستثمارات الخارجية تسمح له بجلب أكثر من 10 مليارات دولار سنويا وهو أمر ممكن.

وقد اعتمدت الحكومة السياسة الوطنية المندجة الجديدة، التي ستشكل خارطة طريق لتطور مناخ الأعمال في المراحل المقبلة، وتعزيز حركية المقاولات وإنتاجيتها وقدرتها على التأقلم مع مرحلة ما بعد كوفيد - 19، وكذلك تشجيع المزيد من المستثمرين الوطنيين والدوليين.



شكيب لعج
معالجة مشكلة العقارات
والمناطق الصناعية
واللوجستية مهفة

إدريس الفينة
لا بد أن يضع المغرب
إستراتيجية خاصة
بالاستثمارات الخارجية

ويحتل المغرب المرتبة 53 دوليا في مؤشر ممارسة الأعمال، ويطمح إلى أن يكون ضمن الخمسين الأوائل في الترتيب المنتظر برسم سنة 2020، كما حدّد ذلك في البرنامج الحكومي.

وفي هذا الصدد عبر المتدخلون في اجتماع اللجنة الوطنية المكلفة بمناخ الأعمال عن ضرورة مواجهة التحديات التي ما زالت تواجه القطاع الخاص، خاصة في هذه الظروف الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المملكة بسبب جائحة كورونا.

وأكد هؤلاء على تعزيز مواكبة الشركات الصغرى والمتوسطة والرفع من وتيرة الإصلاحات التي تمه أساسا التمويل والرأسمال البشري والطلبية العمومية وإدماج القطاع غير المهيكّل. ولا حظ الفينة أن التقدم المهمل الذي حققه المغرب على مستوى تحسين مناخ الأعمال، وهو ما أعطاه رتبة متقدمة على مستوى تقرير مؤشر ممارسة الأعمال

الرباط - قرر المغرب اعتماد سياسة وطنية مدمجة وأكثر كفاءة بهدف تطوير مناخ الأعمال وتحفيز الشركات على النشاط بشكل أكبر حتى تصبح أكثر إنتاجية وتمكّن من توفير فرص عمل جديدة للمواطنين وتكون أكثر استجابة للمستثمرين المحليين والدوليين.

وتأتي هذه الخطوة استكمالاً لبرامج إصلاحات سابقة خلال السنوات الماضية كانت قد اعتمدها الحكومة من أجل النهوض بالبيئة الاستثمارية التي حققت قفزة مهمة على مؤشر ممارسة الأعمال الذي يصدر سنويا عن البنك الدولي، وهو ما يجعل البلد يتصدر دول قارة أفريقيا. وتسعى الحكومة إلى تجاوز مخلفات فيروس كورونا الذي أحدث صدمة شديدة في قطاع الأعمال المغربي بفعل تأثيره على مناخ الاستثمار والأنشطة الصناعية والتجارية بعد تراجع حركة المواطنين والعمل في ظل أزمة لم يعرف الاقتصاد العالمي مثيلا لها منذ الأزمة المالية العالمية.

ولتحسين مناخ الأعمال استمدت السياسة الجديدة إلى السنوات الخمس المقبلة، والتي تمتد من 2021 إلى 2025، وتهدف إلى توفير الشروط الأساسية والمناسبة لرجال الأعمال والمستثمرين لتمكينهم من المساهمة في إنتاج الثروة في المغرب.

وجرت المصادقة على هذه السياسة عقب اجتماع اللجنة الوطنية المكلفة بمناخ الأعمال، بإشراف رئيس الحكومة سعد الدين العثماني ومشاركة ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات العاملة في القطاع العام والخاص.

وأكد رئيس الحكومة في الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة المنعقد الخميس الماضي أن الهدف من هذه السياسة الوطنية يتجلى في بلورة رؤية إستراتيجية مدمجة تتوخى توفير الشروط الأساسية وبيئة عمل مواتية ومناسبة لرجال الأعمال والمستثمرين.

وقال العثماني إن "السياسة الوطنية مرتبطة بإشكالات وطنية وحاجيات حقيقية للشركات والمستثمرين المحليين، متجاوزة بذلك المعايير التي يستعملها الترتيب الدولي في مؤشر مناخ الأعمال". وتستهدف السياسة الجديدة 33 بندا إصلاحيا، تتعلق أساسا بتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال وتسهيل الحصول على التمويلات والبنى التحتية والدخول في الصفقات العمومية وتحسين آجال الأداء، ناهيك عن تاهيل الرأسمال البشري وتعزيز آليات مواكبة الشركات والابتكار وإدماج القطاع غير المهيكّل.

اللبنانيون يربحون جولة في معركة استرداد الودائع المجمدة

وحاليا يتخطى سعر صرف الدولار في السوق السوداء 12.5 ألف ليرة، في حين يبلغ سعر الصرف في المصارف 3900 ليرة، علما أنّ سعر الصرف الرسمي هو 1507 ليرات. وأثرت هذه الأزمة المالية خصوصا على أصحاب الودائع الصغيرة والمتوسطة.

والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والظروف الاقتصادية في لبنان في تدهور مستمر منذ شهر أغسطس الماضي وبات أكثر من 50 في المئة من اللبنانيين تحت خط الفقر في حين تخطت نسبة التضخم 140 في المئة في العام 2020.

وأعلن المركزي أنه سيطلق منصة إلكترونية لتنظيم عمليات الصرافة بمشاركة المصارف والصرافين، فور حصوله على قرار وزير المالية غازي وزني بهذا الشأن.

ووفقاً للمنصة سيقوم المركزي بالتدخل عند الضرورة لضبط التقلبات في أسعار سوق الصرافة، مع الإشارة إلى أن سعر صرف الدولار ستحدده حركة السوق التي ستكون مفتوحة أمام الأفراد والمؤسسات.

وتسمى عملية تحديد أسعار الصرف وفق العرض والطلب، ضمن ضوابط من البنك المركزي، بالتعويم الجزئي للعملة، إلا أن البيان لم يورد صراحة إن كان ما ينوي القيام به هو تعويم لليرة من عدمه.

وحذر البنك الدولي في تقرير بعنوان "الكساد المتعمد" نشره في ديسمبر الماضي من أن الأزمة الحادة في لبنان جعلت الاقتصاد عرضة "لكساد شاق" وصفه بـ "المتعمد" مع إخفاق القوى المسيطرة على المشهد في احتواء الانهيار، داعيا إلى تشكيل حكومة تنكّز على تنفيذ برنامج إصلاح شامل على وجه السرعة.

واعتبر خبراء البنك في تقريرهم أن "الافتقار المصنوع إلى إجراءات سياسية فعالة من جانب السلطات أدى إلى تعريض الاقتصاد لكساد شاق وطويل".

اعتبر محللون في خطوة مصرف لبنان المركزي المتعلقة بتخفيف القيود على سحب الودائع أن اللبنانيين ربحوا جولة في معركة طويلة وشاقة لاسترداد أموالهم العالقة لدى البنوك بسبب القيود الصارمة التي تم اتخاذها طيلة أشهر في محاولة لمنع انهيار النظام المالي.

بيروت - أعلن مصرف لبنان المركزي أنه سيطلق آلية تسمح لأصحاب الحسابات المصرفية بالعملة الأجنبية بأن يسحبوا بصورة تدريجية وبالعملة الأجنبية جزءاً من أموالهم العالقة في مصارف البلاد منذ تريف 2019 على أن تكون بشرط حصوله على التغطية القانونية اللازمة.

وقال في بيان في وقت متأخر الأحد إنه "يفاضو حاليا المصارف اللبنانية بهدف اعتماد آلية تبدأ بموجبها المصارف بتسديد تدريجي للودائع حيث يمكن للمودعين صرف 25 ألف دولار من أموالهم على دفعات التي كانت قائمة قبل 17 أكتوبر 2019 وكما أصبحت في 31 مارس 2021، وذلك بالعملة كافة".

ومند بداية الأزمة المالية في أواخر 2019 جمدت البنوك ودائع العملاء ومنعت تحويل النقود إلى الخارج. ورفع مودعون دعاوى قانونية متهمين البنوك بالإهمال والاحتيال وسقط مخاوف من تسدد مدخراتهم. لكن البنوك نفت ارتكاب أي مخالفات وأكدت مرارا أن الودائع في النظام آمان.

وعقدت الإجراءات الاحترازية التي فرضتها السلطات لمكافحة الجائحة القائمة في بلد يشهد فيه المودعون تهاوي قيمة مدخراتهم بسبب ارتفاع الأسعار وضعف العملة المحلية وفرض قيود وصلت في بعض الأحيان إلى السماح بسحب 100 دولار في الأسبوع فحسب.

وفرضت المصارف طيلة أشهر قيوداً متصاعدة على سحب الأموال، إذ لا يمكن للزبائن في بعض المصارف سحب أكثر من 800 دولار شهريا. وامتدت القيود خلال الأشهر الأخيرة على سحب الليرة اللبنانية التي يشكل فك ارتباطها بالدولار كابوسا للمسؤولين نظرا لكونها شريان الحياة بالنسبة إلى نشاط المصارف.

ولا يمكن لأصحاب الودائع بالدولار إجراء سحبيات نقدية إلا بتحويلها إلى الليرة اللبنانية وبسعر صرف أدنى بكثير من المتداول به في السوق السوداء.

السياحة التركية تواجه احتمال عام آخر مضطرب

مستحلي: فحتى نهاية الربع الأول من العام الجاري استقبلت تركيا نحو 2.7 مليون زائر فقط. وتستهدف انقرة تحقيق إيرادات بقيمة 23 مليار دولار إذا سارت الأمور كما تتوقعها بعد انخفاض دخل السياحة بنسبة 65 في المئة العام الماضي إلى 12.1 مليار دولار مع توقف السفر العالمي.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن عدد السياح الذين زاروا البلاد في عام 2019، أي قبل ظهور الوباء، بلغ نحو 52 مليون سائح، مما أدى إلى توليد حوالي 35 مليار دولار من العملات الصعبة.

وأدى الانخفاض في أعداد السياح إلى إضعاف الحساب الجاري لتركيا، التي بلغ عجزها المستمر لمدة 12 شهرا حوالي 37.8 مليار دولار في فبراير الماضي، مقارنة بفائض قدره 3.76 مليار دولار في العام السابق. ومن المتوقع أن ينشر البنك المركزي التركي الخلفاء بيانات مارس الماضي.

ورفع معهد التمويل الدولي قيمة الليرة إلى 9.5 ليرة للدولار الأسبوع الماضي قياسا بالتقدير السابق البالغ 7.5، مشيرًا إلى اتساع أكبر من المتوقع لعجز الحساب الجاري.

وقال اقتصاديون من معهد التمويل الدولي، بمن فيهم روبن بروكس وأوغراس أولكو، في مذكرة نشرت الخميس الماضي إن "ارتفاع واردات الذهب وضعف عائدات السياحة يعنيان أن العجز قد يساوي 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام". وفي وقت سابق من هذا العام كان المسؤولون في القطاع يتساولون عما إذا كانت السياحة يمكن أن تنطلق في مايو الجاري وقال أحمد أرسلان، منسق السياحة في مجموعة أكتارلي التي تدير الفنادق، "الآن نتحدث عن شهر يوليو". وأوضح أن السياحة الداخلية قد لا تكون قادرة على إنقاذ الصناعة، لأن العديد من الأتراك "فقدوا وظائفهم واضطروا إلى الاستفادة من مدخراتهم أو ببساطة لا يريدون إنفاق الأموال".

وقلب الوباء حياة كل من يعيشون من السياحة في معظم المدن السياحية، من أصحاب الفنادق والمطاعم وصولا إلى المزارعين الذين يبيعون منتجاتهم إلى المنشآت السياحية في المنطقة، ولذلك فالمرحلة المقبلة حاسمة بالنسبة إليهم.

وتأتي هذه التوقعات بعد أن أعرب ممثلون عن قطاع السياحة في تركيا عن تفاؤلهم بانتعاش الموسم خلال أشهر الصيف، بفضل إغلاق تام بدأ تطبيقه في إطار تدابير لمكافحة كورونا تتضمن تطعيم العاملين في هذا القطاع.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد أعلن الشهر الماضي إغلاقا جزئيا حتى الـ17 من مايو الجاري في محاولة لإنقاذ موسم السياحة وتدفق العملات الصعبة الذي يجلبه. ورغم أن الحلات الجديدة اليومية انخفضت بنحو 75 في المئة من أعلى مستوى في منتصف أبريل الماضي إلى حوالي 15 ألف حالة، إلا أن أوانى الانخفاض يمكن أن يكون قد فات تزامنا مع تعليق روسيا الرحلات الجوية إلى تركيا حتى يونيو المقبل وإضافة المملكة المتحدة تركيا إلى قائمتها الحمراء للسفر.

وتستهدف الحكومة وصول 30 مليون سائح هذا العام، أي ما يقرب من ضعف الرقم في عام 2020. لكن الأمر يبدو شبه



أين جحافل السياح